

Distr.: General  
24 December 2007  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ التي طلب فيها المجلس إلي أن أقدم إليه كل ٩٠ يوما تقريرا عما يحرز من تقدم بشأن المسائل الواردة فيما يلي، وأي عقبات تعترضها: (أ) نشر مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ (ب) تنفيذ البلاغ المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور؛ (ج) العملية السياسية؛ (د) تنفيذ اتفاق سلام دارفور وامتثال الأطراف لالتزاماتها الدولية والتزاماتها بموجب الاتفاقات ذات الصلة؛ (هـ) وقف إطلاق النار، والحالة على أرض الواقع في دارفور. ويغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

### ثانيا - نشر مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

#### ألف - مجموعة الدعم الخفيف

٢ - تتكون مجموعة الدعم الخفيف التي جرى تشكيلها بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي عملا بالقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) من ١٠٥ من الضباط العسكريين و ٣٣ من مستشاري الشرطة، و ٤٨ من الموظفين المدنيين، كما تشمل ٣٦٠ من نظارات الرؤية الليلية، و ٣٦ من أجهزة النظام العالمي لتحديد المواقع، وثمانين مجموعة للنشر اللوجستي الطائر، ومعدات لشؤون الإعلام، و ٣٦ ناقلة أفراد مصفحة. وقد تم نشر القوام الكامل لمجموعة الدعم الخفيف إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.



٣ - ويعمل الضباط العسكريون الذين يشكلون جزءاً من مجموعة الدعم الخفيف في تقديم الدعم اللازم لإنشاء مركز العمليات المشترك، ومركز التحليل المشترك للبعثة، ومركز اللوجستيات المشترك. وتم نشر مستشاري الشرطة المأذون بهم في إطار مجموعة الدعم الخفيف في الفاشر ونيالا والجنينة، وهم يعملون بنشاط على مساعدة عنصر الشرطة التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان فيما يبذله من جهود لتعزيز هياكل القيادة والرقابة، ولتحسين نظم الرصد والإبلاغ، وإنشاء آليات لمعالجة العنف القائم على أساس نوع الجنس.

## باء - مجموعة الدعم الثقيل

٤ - تتكون مجموعة الدعم الثقيل التي تم الاتفاق بشأنها مع الاتحاد الأفريقي عملاً بالقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) من ٢٢٥٠ من الأفراد العسكريين و ٣٠١ من مستشاري الشرطة و ٣ من وحدات الشرطة المشكلة و ١٣٦ ١ من الموظفين المدنيين.

٥ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل إلى نياالا ١٣٥ فرداً من أصل ٣٣٥ فرداً يمثلون قوام سرية متعددة المهام للأشغال الهندسية وحفر الآبار من الصين. وبالنظر للتأخير الحاصل في النقل الداخلي للمعدات الهندسية من الخرطوم إلى نياالا، لم توضع هذه الوحدة بعد موضع التشغيل. ومن المتوقع أن تصل المعدات بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. أما موعد جاهزية الشحنات المتعلقة بالمكون الرئيسي للوحدة فلم يحدد بعد، ومن المتوقع أن يتم النشر الكامل للوحدة في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨.

٦ - وقامت جميع البلدان الأخرى المساهمة بأفراد عسكريين في مجموعة الدعم الثقيل بزيارات استطلاعية إلى دارفور، وإلى حين إكمال هذه التقييمات بنجاح، ستبدأ وحدات أخرى بالانتشار في مطلع عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات الحالية إلى أنه بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٨ ستنتشر سرية أشغال هندسية متعددة المهام يبلغ قوامها ٣٣٥ فرداً، ووحدة نقل متوسط يبلغ قوامها ١٥٠ فرداً، وسرية إشارة يبلغ قوامها (١٨٥) فرداً وجميعها من مصر.

٧ - ومن المتوقع نشر عدد من القدرات الأساسية الأخرى بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٨، وهي تشمل سرية لوجستيات متعددة المهام يبلغ قوامها ٣٠٠ فرد من بنغلاديش؛ وسرية أشغال هندسية متعددة المهام يبلغ قوامها ٣٣٥ فرداً، ومستشفى في المستوى الثالث (١٢٠) فرداً، كما تشمل - رهناً بالزيارات الاستطلاعية السابقة للنشر - وحدة استطلاع جوية، وجميعها من باكستان؛ وكذلك مستشفى في المستوى الثاني (٦٠ فرداً) من نيجيريا. وإضافة إلى ذلك، كان من المقرر أن تنشر بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وحدة هليكوبتر خدمية (٢٠٠ فرد) ووحدة هليكوبتر تعبوية خفيفة

(١٦٠ فرداً)، وكتاتهما من الأردن، غير أن هذه العروض سحبت عقب الزيارات الاستطلاعية لدارفور.

٨ - وفيما يتعلق بعنصر الشرطة في مجموعة الدعم الثقيل، وصل إلى دارفور ٨٧ فرداً من أصل ٣٠١ من أفراد الشرطة يقومون بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مجالات تخطيط العمليات واللوجيستيات وإدارة الموارد البشرية. وهناك ما يزيد على ٢٠٠ من أفراد الشرطة الآخرين في وضعية السفر، ومن المقرر وصولهم في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وقد وصلت إلى نيالا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أول وحدة من وحدات الشرطة المشكلة التابعة لمجموعة الدعم الثقيل، وهي من بنغلاديش. وسوف ينضم إليها ما يقارب ١٠٠ من أفراد الشرطة، وستنضم إليها كذلك وحدة ثانية من وحدات الشرطة المشكلة، وهي من نيال، في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، تم نشر ٧٨٥ موظفاً مدنياً من أصل ١٤٣١ من الموظفين المدنيين المأذون بنشرهم في منطقة البعثة. بمن فيهم ٢٨٥ من الموظفين الدوليين و ٥٢٢ من الموظفين الوطنيين.

٩ - ويعزى التأخر في تنفيذ مجموعة الدعم الثقيل إلى مجموعة عوامل منها الحالة الأمنية والعوائق الإدارية والصعوبات اللوجيستية، وجاهزية البلدان المساهمة بقوات. وعلى وجه التحديد، لا يزال عدم توافر المياه والأراضي وعدم قدرة المهندسين العسكريين والمتعاقدين على السواء على بناء معسكرات تعيق وتيرة نشر الوحدات التابعة لمجموعة الدعم الثقيل.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى مقتل ضابط مصري تابع للأمم المتحدة في الفاشر في أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى حفز العديد من البلدان المساهمة بقوات على إصدار أمر بوقف نشر ضباطها من الخرطوم إلى الميدان. والمؤمل أن يُرفع أمر الوقف هذا قريباً بعد إنشاء القوة المؤقتة التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وإنشاء المقر الرئيسي للشرطة.

### جيم - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١١ - فيما يتعلق بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حدد مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) النقاط المرجعية التالية: (أ) تقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بإنشاء قدرة تشغيلية أولية لقيادة الأركان، وتقوم كذلك بوضع الترتيبات المالية اللازمة لتغطية تكاليف القوات بالنسبة لجميع الأفراد الذين يتم نشرهم في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛ (ب) تقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ باستكمال الاستعدادات اللازمة لتولي

سلطة القيادة التنفيذية على مجموعة الدعم الخفيف والأفراد المنتشرين حالياً لدى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وما قد يتم نشره من مجموعة الدعم الثقيل وأفراد البعثة المختلطة بحلول موعد انتقال السلطة إليها؛ (ج) تنتقل السلطة إلى العملية المختلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١٢ - وعملاً بأحكام القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إنشاء قدرة تشغيلية أولية لقيادة الأركان في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد سبق أن أشرت في أحدث تقرير قدمته عن فترة الثلاثين يوماً (S/2007/653) مؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أنه أعيد تنظيم هيكل قيادة القوة في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في إطار الاستعدادات الجارية لانتقال السلطة من هذه البعثة إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويذكر في هذا السياق، أن ملاكات الموظفين باتت الآن جاهزة لدعم ملاك وظيفي يشمل ثلاث قطاعات، وأن التركيز لا يزال ينصب على الاستعدادات اللازمة لانتقال السلطة مع الاستمرار في الوقت نفسه في العمليات الجارية. ولا يزال دوران القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على موعده أيضاً دون تغيير، بما في ذلك نشر كتائب إضافية مقدمة من نيجيريا ورواندا إلى منطقة البعثة.

١٣ - وأنجزت بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي تعيينات تتعلق بكبار الموظفين الرئيسيين، بمن فيهم الممثل الخاص المشترك، ونائبه، وقائد القوة ونائبه، ومفوض الشرطة وأحد نوابه، ورئيس هيئة الأركان العسكرية وجميع قادة القطاعات ونواب قادة القطاعات.

١٤ - وبدأ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ تسديد تكاليف القوات لجميع حكومات البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، عن شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، باستعراض الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/62/380)، وقدمتها إلى اللجنة الخامسة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وكما ذكرت في تقريرتي السابق (A/2007/653)، تم كتمير استثنائي، حسبما هو موضح في رسالتي المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379)، تقديم قدر كبير من الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في إطار اعتمادات مجموعة الدعم الثقيل من خلال الاستخدام المؤقت للموارد المخصصة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وحال موافقة الجمعية العامة على ميزانية العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ستقوم العملية المختلطة بتسديد النفقات التي تكبدتها بعثة الأمم المتحدة في السودان في دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

١٥ - وفيما يتعلق بتكوين قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تلقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما ذكرت في تقريره السابق، مساهمات من الدول الأعضاء مقابل معظم القدرات اللازمة للعملية المختلطة من قوات المشاة. ويتطلب النشر الفعلي لهذه القدرات إنجاز الاستعدادات الجارية السابقة للنشر؛ والدعم اللوجيستي والمرافق اللوجيستية، بما في ذلك تحديد الأراضي؛ وصدور مؤشر واضح من حكومة السودان ينم عن ترحيبها بتلك المساهمات المقدمة لتنفيذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). ورهنا بتلك العوامل، من المتوقع أن يتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ نشر الطلائع المتقدمة من كتائب المشاة الثلاث الأولى التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١٦ - وفي الوقت نفسه، لم تتكامل بالنجاح عملية جلب وحدات للطيران والنقل. فالعملية المختلطة لا تزال قبل ثلاثة أسابيع من انتقال السلطة إليها تفتقر إلى أي تعهد بتقديم وحدتين للنقل البري، إحداهما للنقل الثقيل والأخرى للنقل المتوسط، وثلاثة وحدات للطيران العسكري للخدمات (ما مجموعة ١٨ طائرة هليكوبتر)، ووحدة من طائرات الهليكوبتر التعبوية الخفيفة (٦ طائرات هليكوبتر). وبدون هذه القدرات التي لا غنى عنها لنشر العملية المختلطة في الوقت المحدد، لن يتسنى للعملية تنفيذ الولاية المنوطة بها. ويمثل عدم وجود طائرات هليكوبتر لدى العملية بمثل مصدر قلق بوجه خاص. ويجب أن تكون لدى العملية المختلطة القدرة، كما أوضحت في رسالتي التي وجهتها إلى مجلس الأمن في ٦ كانون الأول/ديسمبر، على التحرك بسرعة على مسافات شاسعة، ولا سيما فوق أراضي وعرة قلما توجد فيها طرقات. وبدون طائرات الهليكوبتر غير الموجودة لغاية الآن لن يتسنى للعملية المختلطة القدرة على التحرك، وهو شرط أساسي لتنفيذ الولاية المنوطة بها.

١٧ - ولدى قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتحديد البلدان المساهمة بقوات، ركز الطرفان اهتمامهما على كفاءة توافر القدرات اللازمة لدى تلك البلدان على أداء المهام التي تسند إلى قواتها، وعلى قدرة تلك البلدان على نشر قواتها في الوقت المناسب. كما سعت المنظمتان إلى تجميع قوة متوازنة تلي دون أي شك معيار "الطابع الأفريقي" المشار إليه في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ولا يكون هناك أي غبار على حياديتها.

١٨ - وقد وضعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالاستناد إلى التعهدات التي وردت إليها، قائمة تتمشى مع تلك الأولويات وأحالتها إلى حكومة السودان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن الحكومة أبدت تحفظات على وجود بعض الوحدات غير الأفريقية في

القوة، بما في ذلك كتيبة مشاة من تايلند، واحتياطي القوة/والقوات الخاصة وسرايا احتياطي القطاع من نيبال، وسرية الهندسة من دول الشمال. وعكفت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على إجراء مشاورات مكثفة مع حكومة السودان من أجل معالجة شواغلها إزاء هذه المسألة ولمناقشة القضايا ذات الصلة بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. واشتملت تلك المشاورات على عقد اجتماعات رفيعة المستوى في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت فيها حكومة السودان عن رغبتها في أن يتم نشر أعداد أكبر من القوات الأفريقية في المراحل الأولى للبعثة. وتلبية لتلك الشواغل، سافرت فرقة عمل خاصة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى القاهرة وأديس أبابا، وكان برفقتها مسؤولون من الحكومة السودانية للتأكد من إمكانية الإسراع بوتيرة نشر القوات التابعة للعملية المختلطة التي اختيرت من مصر وإثيوبيا. وأكد البلدان أنهما قادران على الإسراع بوتيرة نشر الكتائب التي وقع اختيارهما عليها، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

١٩ - كما أوفدت الأمم المتحدة فريقا رفيع المستوى للقاء مسؤولين سودانيين على هامش أعمال القمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا التي عقدت في لشبونة في يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، لمناقشة مسائل تتعلق بنشر العملية المختلطة. وحدد الاجتماع المسائل ذات الأولوية التي يتعين حلها في اجتماع متابعة يعقد في الخرطوم بين الممثل الخاص المشترك رودولف أدادا، والآليات الوطنية التي أنشأتها حكومة السودان لتيسير نشر العملية المختلطة والعمليات المنوطة بها. وعقد اجتماع المتابعة في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وخلال الاجتماع، وعدت الحكومة بأنها ستبلغ الأمم المتحدة رسمياً بموقفها المتعلق بالوحدات التايلندية والنيبالية ووحدات دول الشمال، ولكنها، لغاية ١٩ كانون الأول/ديسمبر لم تكن قد أرسلت ردها بعد. إلا أن الحكومة كانت قد ذكرت علناً، في عدة مناسبات، بأنها لن تقبل الوحدة المقدمة من دول الشمال. ومع ذلك، فإن الاستعدادات لنشر الكتيبة التايلندية والوحدات النيبالية ومن دول الشمال مستمرة ريثما يصل رد نهائي من الحكومة.

٢٠ - وتطرق الاجتماع أيضاً إلى مسائل تقنية معلقة. وقد وافقت الحكومة، من حيث المبدأ، على إعطاء إذن شامل للطيران الليلي، شريطة أن تقوم الأمم المتحدة بتحسين المطارات في دارفور. كما التزمت الحكومة بتقديم الأراضي لمواقع العملية المختلطة في الجنيينة، لكن ينبغي أن يتابع هذا الأمر بتحديد المواقع بدقة.

٢١ - وفي هذه الأثناء، تم نشر ٨٣٠ موظفاً مدنياً في دارفور، كما أن الاستعدادات لنشر جميع الوحدات العسكرية المتفق عليها مستمرة، بما فيها القيام بعشر زيارات استطلاعية وسابقة للنشر في الأسابيع الأربعة الماضية وحدها. وعملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

بلا كلل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لنشر وحدات جديدة من العملية المختلطة قبل انتقال السلطة إليها. لكن الممارسة المتبعة تتمثل في أن تتم عملية النشر بعد سلسلة الزيارات التي تسبق عملية النشر، والاستطلاع، والتفاوض على مذكرة التفاهم، وأخيراً تقديم القائمة النهائية والكاملة بشأن جميع الأفراد والمعدات التي ستنقل إلى مسرح العمليات. ولا يبدأ الانتقال الفعلي للرجال والنساء والمعدات إلا في نهاية تلك العملية. وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع البلدان المساهمة بقوات لتسريع هذه الاستعدادات التي يجب أن تتم بالشراكة بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

٢٢ - وكجزء من الاستعدادات اللوجستية اللازمة لدعم العملية المختلطة، يجري التحقق المادي للأصول والمعدات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الموجودة في دارفور للتأكد من حالتها وملاءمتها، استعداداً لانتقال السلطة إلى العملية المختلطة. وتم نقل مخزونات الانتشار الاستراتيجي وغيرها من المعدات والأصول الضرورية للعملية المختلطة مسبقاً إلى الأبيض. وإني أرحب بموافقة حكومة السودان على فتح قاعدة الأبيض لكي تستخدمها العملية المختلطة. ويجري العمل على توسيع هذه القاعدة لدعم التدريب التوجيهي ونقل ما يقارب ٧٥٠ فرداً.

### ثالثاً - البلاغ المشترك بشأن تسهيل الأنشطة الإنسانية في دارفور

٢٣ - عقب توقيع البلاغ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة السودان بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، أنشئت لجنة رفيعة المستوى لكفالة فعالية العمليات الإنسانية في دارفور. ويشارك في رئاسة اللجنة وزير الشؤون الإنسانية ونائب الممثل الخاص في بعثة الأمم المتحدة في السودان، الذي هو أيضاً المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للسودان.

٢٤ - واجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الأسبوعين الأول والثالث من أيلول/سبتمبر. وفي حين تحسنت الإجراءات الإدارية لإيصال المساعدة الإنسانية، وُضع البلاغ على المحك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان لا يزال يتعين تسوية مسألة طرد مدير منظمة تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان "كبير". كما تواجه العديد من المنظمات الإنسانية غير الحكومية في شمال دارفور صعوبات في تجديد تصاريح السفر، ويصعب وصول المنظمات غير الحكومية إلى مخيم كالملة في جنوب دارفور.

٢٥ - وفي تطور مثير للقلق، أرسل حاكم ولاية جنوب دارفور في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر رسالة يبلغ فيها عن طرد رئيس المكتب الفرعي لنيالا التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بزعم عدم امتثاله لقواعد القانون الإنساني في الولاية. وكان نشر المبررات

المعلنة لعملية الطرد في الصحف السودانية أمرا مثيرا للقلق بوجه خاص، مع أن المسؤولين الحكوميين في الخرطوم كانوا قد تعهدوا بحل المسألة من خلال الآليات القائمة بين الحكومة والأمم المتحدة. ويشكل هذا التصرف انتهاكا لروح البلاغ المشترك.

٢٦ - وفي حين أن تنفيذ البلاغ المشترك لا يزال يواجه بالتحديات فإنه يعد أداة هامة لتيسير التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية، لكونه يلزم الحكومة بالتنفيذ الكامل والسريع للتدابير المتعلقة بالأنشطة الإنسانية الواردة في البلاغ المشترك الصادر في عام ٢٠٠٤ بين حكومة السودان والأمين العام ("الوقف الاختياري للقيود"). وقد مُدِّد الوقف الاختياري عدة مرات، وينتهي مفعوله الآن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وما لم يمدد الوقف الاختياري في الوقت المناسب، فإن البلاغ المشترك لعام ٢٠٠٧ سينتهي مفعوله معه. وتفاديا لانقطاع المساعدات الإنسانية، يجب تمديد الوقف الاختياري والبلاغ المشترك على الفور لإتاحة الوقت للجهات الإنسانية الفاعلة لتحديد التأشيرات والتصاريح قبل ٣١ كانون الثاني/يناير، وهو تاريخ انتهاء مفعوله.

٢٧ - ولا يزال الوضع الإنساني في دارفور غير مستقر. ففي تشرين الأول/أكتوبر وحده، سُرد أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مدني بسبب الاشتباكات المسلحة بين القوات الحكومية والجهات غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور وبين حركات دارفور نفسها، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للأشخاص المشردين في عام ٢٠٠٧ إلى ما يقرب من ٢٧٠ ٠٠٠ مشرد. وأظهرت الإحصاءات الصحية التي أجرتها إحدى العيادات الصحية في ولاية جنوب دارفور في أيلول/سبتمبر تفشي نسبة عالية جدا من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في أعقاب الهجمات والأعمال القتالية التي جرت في آب/أغسطس، وأبلغ عن معالجة ١٨٣ حالة، تشمل ٤٠ حالة في الأطفال دون سن الخامسة.

٢٨ - ولا تزال أعمال العنف والتوتر سائدة في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. فقد أسفرت المدهامات التي قامت بها القوات الحكومية والشرطة على المخيمات، فضلا عن الصراعات التي دارت في المخيمات والمناطق المحيطة بها، عن خسائر في الأرواح وتدمير للمأوى، والاعتقال التعسفي في صفوف المدنيين. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نقل ضباط الشرطة والجنود التابعون للحكومة قسرا مئات من الأشخاص المشردين داخليا الذين كانوا قد وصلوا حديثا من مخيم كالمه ومن مخيم عطاش إلى نيالا بولاية جنوب دارفور، بدون إشعار مسبق وخلافا للاتفاقات المبرمة بين الحكومة والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن حاكم نيالا عن اعترامه إزالة المظاهر المسلحة في المخيم بالقوة. ويشارك الممثل الخاص أداا والقائد العام للقوة مارتن أغواي في مناقشات مكثفة مع

حكومة السودان للبحث في السبل المؤدية إلى تحقيق الاستقرار في المخيم امتثالا لمعايير القانون الإنساني الدولي.

٢٩ - ومن دواعي القلق البالغ أن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أصبحوا وعلى نحو متزايد أهدافا لأعمال العنف وعمليات السطو المسلح. ففي تشرين الأول/أكتوبر وحده، قُتل سبعة من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في دارفور، وهو أعلى رقم في شهر واحد منذ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، قُتل ما مجموعه ١٢ من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وجُرح ١٥ منهم، وتعرض ٥٩ منهم لاعتداء جسدي، وخُطف ١١٨ شخصا خلال عمليات اختطاف، وغزا رجال مسلحون ٧٥ موقعا للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية. وبسبب انعدام الأمن بشكل عام أو الهجمات المحددة الأهداف، اضطرت المنظمات الإنسانية إلى الانتقال من أماكنها ٣١ مرة حتى الآن في عام ٢٠٠٧. وتعرض العديد من موظفي الأمم المتحدة والقوافل التابعة لها إلى أعمال سلب وهي في طريقها إلى مباني المكاتب ومواقع العاملين في مجال المساعدات الإنسانية. وفي هذا العام وحده، سرقت ١٤٢ مركبة تابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في أنحاء دارفور.

#### رابعا - العملية السياسية

٣٠ - كما ورد في تقرير الأخير عن فترة الثلاثين يوما (S/2007/653)، أفتتحت محادثات السلام في دارفور في سرت بالجماهيرية العربية الليبية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر برعاية المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة وللإتحاد الأفريقي من أجل دارفور، يان إلياسون وسالم أحمد سالم. وضم الحاضرون في الجلسة الافتتاحية وفدا من حكومة السودان، وثمانية عشر ممثلا من الحركات غير الموقعة، وممثلين من المجتمع المدني، كان من بينهم نساء. وحضر أيضا ممثلون رفيعو المستوى من الشركاء الإقليميين الأربعة (تشاد ومصر وإريتريا والجماهيرية العربية الليبية) كما حضر ممثلون من المجتمع الدولي الأوسع. إلا أن عددا من الشخصيات القيادية في الحركات غير الموقعة لم يحضر الجلسة الافتتاحية.

٣١ - وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية التي شملت جلستي مناقشة عامة حامية، عقد فريق دعم الوساطة المشترك بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اجتماعات مغلقة مع الأطراف، والشركاء الإقليميين، والمراقبين الدوليين، لمناقشة القضايا الموضوعية التي ينبغي التصدي لها خلال المرحلة القادمة من المفاوضات أو المحادثات المباشرة. وشمل ذلك المسائل المتعلقة بالأمن وتقاسم السلطة وتقاسم الثروة بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأراضي والمسائل الإنسانية. كما أوفد فريق الدعم فريفا إلى دارفور وجوبا لإجراء مشاورات مع الحركات التي ظلت خارج عملية سرت.

٣٢ - وفي الوقت نفسه، ساعدت الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا الحركات في الالتئام في مجموعتين عامتين - أحد عشر ممثلاً من مختلف الفصائل التي اتحدت باسم حركة/ جيش تحرير السودان - والفصائل الخمسة التي اتفقت على العمل معا في إطار الجبهة المتحدة للمقاومة الجديدة. وتعهدت هاتان المجموعتان بتنسيق مواقفهما بشأن المسائل المتعلقة بالمحادثات وتشجيع الحركات والشخصيات التي لم تحضر إلى جوبا على الاشتراك في عملية التوحيد. وفي هذا الصدد، ستسافر الجبهة المتحدة للمقاومة إلى دارفور لتلتقي مع أنصارها وقادتها الميدانيين والفصائل الأخرى لا سيما حركة تحرير السودان - الوحدة. وتنوي أن تعود بعد ذلك إلى جوبا لوضع اللمسات الأخيرة على الاتحاد مع حركة/جيش تحرير السودان 'مجموعة ال ١١'. ومن جانبها، ترى 'مجموعة ال ١١' أن التوحيد الكامل للحركات أمر ضروري قبل أن تتمكن من المشاركة في محادثات موضوعية. ولا يزال المبعوثان الخاصان يعتقدان أن الحركات ينبغي أن تركز على توحيد مواقفها وعلى تعيين فريق للتفاوض بدلا من السعي إلى تحقيق التوحيد الكامل لأن هذا قد يؤدي إلى تأخير كبير في عملية السلام.

٣٣ - وفي حين أرحب بهذا التطور الأخير، فإني أعترف أيضا بأن قادة حركات أخرى، ليس أقلها عبد الواحد النور رئيس جيش تحرير السودان، وخليل إبراهيم رئيس الحركة السودانية من أجل العدل والمساواة، لا تزال خارج عملية التوحيد الجارية. ومن الأهمية بمكان أن تنضم جميع الحركات إلى العملية السياسية دون إبطاء. كما أصرت بعض الحركات على أن يكون وفد حكومة السودان وفدا للوحدة الوطنية - يتم فيه تمثيل الحركة الشعبية لتحرير السودان وميني ميناوي. وتُضاف إلى تلك الصعوبات التوترات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، والمواجهة بين ميناوي وحزب المؤتمر الوطني بشأن مسألة مطالبة ميناوي بأن يكون التمثيل في المحادثات منفصلا. ويجب بذل جميع الجهود الآن لضمان تسوية هذه المسائل وإحراز تقدم بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٣٤ - ومن الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الأطراف بوضع حد للعنف ووقف أعمال القتال. إذ لا يمكن للأطراف أن تجري محادثات وهي تتقاتل في الوقت نفسه. وفي هذا السياق، أرحب بإعلان حكومة السودان، من طرف واحد، وقف أعمال القتال خلال الجلسة الافتتاحية في سرت. وأدعو جميع أطراف الصراع لأن تقطع على نفسها عهدا مماثلا دون إبطاء. إلا أنه يجب ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال ملموسة. ويساورني القلق أيضا من التقارير التي تتحدث عن استمرار أعمال العنف بين جميع الأطراف، بما في ذلك عمليات القصف الأخيرة التي قامت بها حكومة السودان.

٣٥ - وفي الأسابيع القادمة، وبالتعاون الوثيق والتنسيق مع الشركاء الإقليميين (تشاد ومصر وإريتريا والجمهورية العربية الليبية)، سيواصل المبعوثان الخاصان وفريقيهما المشاورات مع الأطراف في السودان وفي المنطقة لإعدادهم لإجراء المحادثات الموضوعية. كما سيواصلان التشاور مع ممثلي المجتمع المدني في دارفور.

٣٦ - بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرت من قبل، فإن السلام في السودان غير قابل للتجزئة، وإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل قد ينطوي على آثار على عملية السلام في دارفور. لذلك، يساورني القلق إزاء الجمود الحاصل بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان الذي أدى إلى تعليق الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤخرًا مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية. وإنه لمن المشجع أن يواصل الجانبان إجراء الحوار فيما بينهما، مما يؤدي إلى عودة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الحكومة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، ولا تزال هناك حاجة لإحراز تقدم في المسائل الأساسية المعلقة مثل أبيي وترسيم حدود عام ١٩٥٦.

#### خامسا - تنفيذ اتفاق سلام دارفور وتقييد الأطراف بالتزاماتها الدولية وبتعهداتها بمقتضى الاتفاقات ذات الصلة

٣٧ - ظلت لجنة وقف إطلاق النار مشلولة الحركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما تواصل القتال بين الفصائل المختلفة المنتمية للحركات المتمردة. وعلى الرغم من أن اللجنة اجتمعت ستة عشر مرة خلال هذه الفترة، لم تستطع الاتفاق على الخطوات اللازمة لرصد وتنفيذ وقف إطلاق النار، ويعزى ذلك جزئياً إلى رفض الفصائل المشاركة في لجنة وقف إطلاق النار معالجة انتهاكات وقف إطلاق النار ما لم تُحلَّ مسألة تسديد بدل الإقامة المقرر للبعثة. وبالمثل، لم يحدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم يذكر بشأن الجوانب المتعلقة باقتسام السلطة والثروة من اتفاق سلام دارفور.

٣٨ - وفيما يتعلق ببدل إقامة البعثة غير المسدد المستحق لأعضاء حركات التمرد في دارفور المشاركين في لجنة وقف إطلاق النار، يسرني الإبلاغ بأن الاتحاد الأفريقي حدد الأموال بغرض التسديد النهائي والختامي لتلك الدفعات. وكتبتُ من جانبي إلى المانحين الرئيسيين الذين تعهدوا بدفع أموال إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لتغطية النفقات المتعلقة بذلك، بغرض تشجيعهم على توفير تلك الأموال بأسرع ما يمكن من أجل إنهاء هذه المسألة. ولن يستمر دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة لأعضاء حركات التمرد في دارفور المشاركين في لجنة وقف إطلاق النار بعد انتقال السلطة إلى العملية المختلطة، مما يجعل حل هذه المسألة بأسرع ما يمكن أمراً شديداً إلحاحاً.

٣٩ - واستعدادا لعملية سرية، أنشأت اللجنة التحضيرية للحوار والتشاور بين أهالي دارفور إطارا تشاوريا يمكن من خلاله لممثلين من المجتمع المدني أن يقدموا إسهامات في المحادثات. كما أن اللجنة التحضيرية تعمل أيضا على عقد حلقات عمل لبناء القدرات لمثلي المجتمع المدني.

## سادسا - وقف إطلاق النار والحالة الأمنية في دارفور

٤٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في مستوى العنف في دارفور. ففي آب/أغسطس أدت الاشتباكات بين قبيلتي التُّرْجُم والرزيقات إلى وفاة ١٠٠ مدني في جنوب دارفور. كما اندلع القتال بين قبيلة المَعَاليا ومجموعة الرِّغَاوه المدعومة من قِبَل حركة تحرير السودان/مناوي في بلدة مُهَاجِرِيه في آب/أغسطس مما أدى إلى مقتل ٣٠ من المدنيين وتشريد حوالي ١٠٠٠٠ مدني. وفي آخر أسبوعين من آب/أغسطس أدت الاشتباكات المسلحة التي نشبت بين قبيلتي السَلَامَات والهَبَانِيه جنوب ود أجَم في جنوب دارفور إلى وقوع خسائر بشرية فادحة في صفوف كلا الجانبين. وفي تشرين الأول/أكتوبر قامت ميليشيات من قبيلة المَعَاليا بمُهَاجِرِيه مرة أخرى، وقُتِل ثلاثة من موظفي المنظمات غير الحكومية المعيّنين محليا، وأجبر حوالي ٢٠٠٠٠ مدني على الفرار. وتعد تلك الاشتباكات مؤشرا على عدم الاستقرار المستمر وعلى التوترات القائمة بين القبائل، لا سيما في جنوب دارفور.

٤١ - كما تواصلت الاشتباكات المسلحة بين الحركات الدارفورية وحكومة السودان خلال الفترة التي يشملها التقرير. ففي آب/أغسطس، أسفر اعتداء قام به فصيل منشق عن حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان/الوحدة على الشرطة المحلية في عَدِيلَه عن وفاة ٢٠ من ضباط الشرطة. وتسبب القصف الجوي الذي قامت به القوات الحكومية في عَدِيلَه كرد انتقامي على ذلك الاعتداء إلى تشريد ٢٥٠٠٠ من المدنيين. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، اندلع قتال ضار بين حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان/الوحدة وبين القوات السودانية المسلحة في حَسَكَنِيَتَه وحولها بشمال دارفور، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من الجنود التابعين للحكومة. وبتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر، تعرضت قافلة من القوات الحكومية المتوجهة إلى أم بارو الواقعة شمال غرب الفَاشِير لكمانن نصبها فصيل متمرد آخر بموقعين، وأفادت التقارير عن مقتل ما لا يقل عن تسعة من الجهود التابعين للقوات الحكومية وستة من الجنود التابعين لحركة تحرير السودان.

٤٢ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت طائرة تابعة للقوات الجوية السودانية هجوماً على قرية شمال قارسيلا، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين والماشية. وفي يومي ٥ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، قصفت القوات السودانية المسلحة مواقع تابعة لحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في منطقة جبل مون.

٤٣ - إضافة إلى ذلك، يُهدد الصراع الدائر في جنوب دارفور بالانتشار إلى المناطق المجاورة من غرب كردفان. فقد ادعت جماعات متطرفة تنتشر في تلك المنطقة أنها تحالفت مع حركة العدل والمساواة التي زعمت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مسؤوليتها عن الهجمات التي وقعت في ودّ باندا (شمال كردفان) بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس، وفي دُفراً (جنوب كردفان) بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى وجه الخصوص، أعلنت حركة العدل والمساواة أن قواتها شنت بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، هجوماً على حقل دُفراً النفطي بكردفان واحتطفت اثنين من العاملين الأجانب. ومرة أخرى، قال خليل إبراهيم أن قواته شنت بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر بالاشتراك مع أفراد من القبائل العربية المحلية هجوماً على الحامية وعلى حقول النفط الواقعة في منطقة هجليج التابعة لأبيي، في محاولة جديدة لتوسيع رقعة الصراع ونقله إلى خارج دارفور.

٤٤ - وبتاريخ ١ آب/أغسطس، قامت مجموعة تطلق على نفسها اسم قوات الدفاع الشعبي الديمقراطية، وهي مكونة من قبائل مختلفة عربية وغير عربية، بأخذ ١٢ من الجنود كرهائن في غرب دارفور. وفي ١٩ آب/أغسطس، قامت ميليشيات مكونة من ٤٠ إلى ٥٠ فرداً، بمهاجمة مخفر للشرطة بالقرب من معسكر السلام فقتلت ثلاثة من الضباط وجرحت أربعة آخرين وسرقت أسلحة وذخيرة.

٤٥ - وشهدت الفترة التي يشملها التقرير أيضاً هجوماً مروعا على موقع للفريق العسكري التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بحسكيتته يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر مما أدى إلى مقتل اثني عشر من العاملين في حفظ السلام. وكما أشرت في تقرير الأخير عن فترة الثلاثين يوماً (الفقرة ٨ من S/2007/653)، فإن النتائج الأولية لتحقيق أجراه قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مباشرة بعد الهجوم، تشير إلى أن الهجوم قام به متمردون دخلوا المعسكر على متن مركبات تحمل شارة (حركة العدل والمساواة). ويبدو أن الدفاع وراء الهجوم كان نهب المعدات اللوجستية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ومن المتوقع أن يصدر في شهر كانون الأول/ديسمبر تقرير عن تحقيق يجريه حالياً الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع الأمم المتحدة.

## سابعاً - ملاحظات

٤٦ - مضى أربعة أشهر على البدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) وما زال الهدف الرئيسي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يتمثل في أن تكون لديهما بعثة قادرة على التنفيذ الفعال للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن، وقادرة أيضاً على إحداث أثر إيجابي في حياة الناس في دارفور. وما زال التقدم الذي أنجز نحو بلوغ هذا الهدف متواضعاً. وعند انتقال السلطة، سيكون تحت تصرف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بصفة أساسية، نفس الأصول الموجودة حالياً في حوزة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وبالتالي، سيكون لدى العملية المختلطة في مراحلها الأولى، قدرة محدودة على إحداث الأثر المرغوب تحقيقه بداية في الحالة السائدة على أرض الواقع، وكذلك في حياة السكان في دارفور. وإضافة إلى قوامها المحدود، تفتقر البعثة أيضاً إلى القدرات الجوية الضرورية التي وصفتها سابقاً في هذا التقرير.

٤٧ - إضافة إلى ذلك، يبدو أن الحكومة لم تتقبّل بالكامل حقيقة أن وجود عملية مختلطة قوية وفعالة سيساهم في استقرار دارفور على المدى الطويل. كما أن النشاط المتواصل للحركات المتمردة، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على القوات الحكومية والمنشآت البترولية والمركبة الخاصة برئيس أركان بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومهاجمة واختطاف المركبات الخاصة بالمساعدات الإنسانية، جميعها أمور تؤكد على الظروف غير المستقرة التي ستباشر فيها العملية المختلطة عملياً بقدرات محدودة.

٤٨ - وبرغم تلك التحديات، سيُندل كل جهد ممكن للاستفادة القصوى من الموارد والموظفين الموجودين فعلاً. وستتخذ القوة وعناصر الشرطة موقفاً أكثر ظهوراً حيث سيزداد ككل عدد الدوريات وأنشطة الدعوة بين المشردين داخلياً والدعم المقدم لمجتمع الأنشطة الإنسانية. وبرغم ذلك، فإن هذا التغيير في النهج لن يُعوض عن الآلاف من الجنود والشرطة والمعدات الحيوية الذين لن يصلوا إلا في أواخر عام ٢٠٠٨. وهذا السيناريو مثير للقلق على وجه الخصوص بالنظر إلى انعدام الأمن باستمرار في دارفور، ولوجود احتمال قوي بتعرض العملية المختلطة في مراحلها الأولى للاختبار من قبل الجهات التي تسعى لإفشالها.

٤٩ - وفي هذا السياق، ولأن الوقت ليس في صالحنا، فإنني أكرر مناشدتي للدول الأعضاء تقديم الدعم في مجال الإسراع بوتيرة نشر الوحدات المختارة وسد الثغرات المتبقية في تكوين القوة. وبينما أشدد على الأهمية الحاسمة التي تتسم بها تلك الأصول بالنسبة لقدرة العملية المختلطة على أداء المهام الموكلة إليها، من المهم أيضاً أن أشير إلى أنه تم وضع خيارات أخرى في الاعتبار، بما في ذلك التعاقد مع مقاولين مدنيين. غير أن تلك الخيارات اعتبرت، بالنظر

إلى الوضع الأمني السائد حاليا في دارفور، غير قادرة على نقل القوات التي قد تدعو الحاجة إليها للاستجابة للأوضاع الأمنية الطارئة. وفي ضوء الآمال الكبيرة التي يعقدها سكان دارفور، ونظرا للولاية المعقدة المنصوص عليها في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، فإنني أعتقد بأن المجتمع الدولي لا يمكنه تقبل المجازفة التي ينطوي عليها نشر قوة ضعيفة في دارفور.

٥٠ - وبالإضافة إلى الإسراع في تلك العمليات، فإن النشر الناجح للعملية المختلطة وأدائها لمهامها بشكل فعال سيعتمدان بدرجة كبيرة على قدرة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على العمل مع حكومة السودان في التصدي للمسائل التقنية المعقدة المتعلقة بعملية النشر وحلها بصفة عاجلة. وإنني أرحب بالاجتماعات التي عقدت في لشبونة، وبالمتابعة التي تمت بخصوصها في الخرطوم، بوصفها فرصا للعمل مع الحكومة ولإيجاد زخم لجهودنا الرامية إلى نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأتوقع أن تستمر هذه المشاركة الإيجابية وأن تأتي بنتائج ملموسة لأنه لا يمكن من دونها الشروع في إنشاء عملية ضخمة ومتعددة الأبعاد لحفظ السلام.

٥١ - وإنني مقتنع بأن قوة حفظ السلام ستساعد، بمجرد نشرها بالكامل، في تحسين الحالة الأمنية في دارفور وتساهم في استقرار السودان. ولكن لن تتمكن الأطراف من التوصل إلى حل عملي ومستدام وشامل للأزمة إلا من خلال الحوار السياسي والمشاورات الجامعة. وقد بذل المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إيان إلياسون وسالم أحمد سالم، كل جهد ممكن لإشراك جميع الأطراف المعنية في عملية البحث عن حل سياسي للأزمة. وعلى الرغم من أن اندماج عدد من حركات التمرد في تحالفين اثنين يُعدُّ خطوة إلى الأمام، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي فعله. إذ يجب على الأطراف أن تعالج فعليا مسألة التركيز المستمر على من يجلس إلى طاولة المفاوضات، وأن تمضي قدما فتحوّل طاقتهما، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ووساطتهما، إلى لب المفاوضات ذاتها. بهذه الطريقة وحدها يمكن معالجة التظلمات المتعلقة لجميع الأطراف وتحديد متطلبات الحل الدائم للأزمة.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان العاملين في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وفي مجتمع المساعدة الإنسانية بدارفور، وبالممثل الخاص المشترك السيد أدادا، والرجال والنساء الذين تم نشرهم في دارفور كجزء من مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على عملهم دون كلل من أجل دعم سكان دارفور وإنهاء هذا الفصل المفجع في تاريخ السودان.